



هذا الكتاب مختصر وضعه مؤلفه رحمه الله لبيان الصحابة الذين روي لهم في الصحيحين أو في أحدهما، مع بيان عدد أحاديث كل صحابي جملة، ثم عدد أحاديثه المتفق عليها، ثم عدد أحاديثه في «صحيح البخاري» وحده، وفي «صحيح مسلم» وحده.

واعتمد المؤلف في هذا الكتاب على مصدرين اثنين كان كالتلخيص لهما، وهما:

* كتاب: «الجمع بين الصحيحين» للإمام أبي عبدالله الحُمَيْدِيِّ^(١)،

(١) هو: محمد بن فتوح بن عبدالله، أبو عبدالله الحُمَيْدِيُّ - نسبة إلى حُمَيْدٍ أحد أجداده - الأندلسي، الإمام الحافظ الفقيه الظاهري، صاحب ابن حزم وتلميذه، ولد في جزيرة «ميورقة» قبل سنة (٤٢٠هـ)، وأخذ عن ابن حزم وابن عبد البر وغيرهما، ثم رحل إلى مصر ودمشق - وأخذ بها عن الخطيب البغدادي - ومكة وبغداد وغيرها، وبرع وجمع وصنف، قال ابن ماكولا: «لم أر مثل صديقنا أبي عبدالله الحُمَيْدِيِّ في نزاهته وعفته، وورعه، وتشاغله بالعلم»، وقال الذهبي: «وكان من بقايا أصحاب الحديث علماً وعملاً وعقداً وانقياداً»، له: «الجمع بين الصحيحين»، و«جذوة المقتبس في تاريخ الأندلس»، و«تفسير غريب ما في الصحيحين»، و«ذم النميمة»، وغيرها. =

الذي جميع فيه بين صحيحي الإمام البخاري والإمام مسلم، وقد رتبته على مسانيد الصحابة، فجعله خمسة أقسام^(١):

الأول: مسانيد العشرة المبشرين.

الثاني: مسانيد المقدمين بعد العشرة، وهم أربعة وستون صحابياً.

الثالث: مسانيد المكثرين من الصحابة، وهم ستة.

الرابع: مسانيد المقلين، وهم واحد وأربعون صحابياً، وذكر في آخره مسانيد الصحابة الذين أخرج لهم البخاري وحده وهم خمسة وثلاثون، ثم مسانيد الصحابة الذين أخرج لهم مسلم وحده وهم خمسة وخمسون.

الخامس: مسانيد النساء، وهنّ أربع وعشرون صحابية، ثم ذكر الصحابيات اللاتي أخرج لهنّ البخاري وحده، وهنّ ست، والصحابيات اللاتي أخرج لهنّ مسلم وحده، وهنّ سبع.

والحميدي يبدأ في كل مسند بالأحاديث المتفق عليها، فيوردها واحداً واحداً، ثم يورد الأحاديث التي أخرجها البخاري وحده، ثم الأحاديث التي أخرجها مسلم وحده.

* وأما الكتاب الثاني فهو: كتاب «عدد ما لكل واحد من الصحابة

= توفي سنة (٤٨٨هـ). ينظر: «تاريخ مدينة دمشق» (٨٠ / ٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩ / ١٢٠)، و«طبقات الحفاظ» (١ / ٤٤٦).

(١) تنظر: مقدمة محقق «الجمع بين الصحيحين» (١ / ١١) وما بعد.

من الحديث» للإمام ابن حزم الظاهري^(١) الذي اعتمد فيه على مسند بقي ابن مخلد.

وهو كتاب موجز، رتب مؤلفه بحسب أعداد مرويات الصحابة الواردة في مسند بقي بن مخلد، فيبدأ بالأكثر رواية، ثم الأقل فالأقل، على النحو الآتي:

- أصحاب الألف، وهم أربعة.
- أصحاب الألف، وهم ثلاثة.
- أصحاب المئين، وهم عشرة.
- أصحاب المئة، وهم واحد وعشرون صحابياً.
- أصحاب العشرات، وهم واحد وتسعون صحابياً.

(١) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد القرطبي، الفقيه الحافظ الظاهري، ولد بقرطبة سنة (٣٨٤هـ)، ونشأ في نعمة ورياسة، واشتغل في صباه بالأدب والمنطق والعربية وقال الشعر، ثم أقبل على العلم فقرأ الموطأ وغيره ثم تحول شافعيّاً ثم انتقل إلى مذهب الظاهر وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفيه، قال صاعد بن أحمد: «كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس كلهم لعلوم الإسلام وأشبعهم معرفة»، وقال عز الدين بن عبد السلام: «ما رأيت في كتب الإسلام مثل المحلى لابن حزم والمغني للشيخ الموفق»، وقال ابن حجر: «ومما يعاب به ابن حزم وقوعه في الأئمة الكبار بأقبح عبارة وأشنع رد»، من أشهر كتبه: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، و«المحلى»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«جوامع السيرة»، وغيرها. توفي سنة (٤٥٦هـ). ينظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٢٥)، و«لسان الميزان» (٥/ ٤٨٨)، و«الأعلام» (٤/ ٢٥٤).

- ثم أصحاب التسعة عشر، ثم الثمانية عشر ثم السبعة عشر وهكذا، إلى أن يصل إلى أصحاب الحديث الواحد. وبلغ عدد الصحابة في مجمل هذا التعداد ألفاً وثلاثة عشر صحابياً^(١).

* وأما العلائي فكان عمله في «كشف النقاب» أنه جرد الصحابة الذين لهم رواية في الصحيحين أو أحدهما من كتاب «الجمع بين الصحيحين» ورتبهم على حروف المعجم لا على ترتيب المسانيد كما في كتاب الحميدي.

فبدأ أولاً بذكر اسم الصحابي، ثم عدد ما له من الرواية جملة، معتمداً في ذلك على إحصاءات ابن حزم، ثم يذكر عدد الأحاديث المتفق عليها، ثم عدد أحاديث ذلك الصحابي عند البخاري وحده، ثم عدد أحاديثه عند مسلم وحده، وذلك بالاعتماد على كتاب الحميدي.

وقد قسم العلائي كتابه أربعة أقسام:

الأول: في ذكر أسماء الصحابة الرجال.

الثاني: فصل في الكنى.

الثالث: فصل في النساء.

الرابع: فصل في أوهام وقعت للحميدي وأبي مسعود الدمشقي.

(١) وذلك بحسب ترقيم الدكتور أكرم ضياء العمري، وتبغني الإشارة إلى أن هذه القائمة أهملت بعض الصحابة الرواة، كما تكرر ذكر بعضهم في مواضعين.

ولكن لا يعني ذلك أن الكتاب تقتصر فائدته على المعلومات الإحصائية، بل شحنه العلائقي رحمه الله بالفوائد والفرائد، والتي تتجلى بما يأتي:

- التوسع في ذكر أسماء الصحابة، فبينما يكتفي الحميدي وابن حزم بإيراد الاسم المشهور للصحابي، نرى العلائي يفصل في اسمه ونسبه وكنيته، ويحقق فيها، ويختار الراجح عنده، وإذا كان الصحابي مشهوراً بكنيته نبه على ذلك، فإن كان اسمه معروفاً أوردته في ترتيب الأسماء ثم أحال إليه في الكنى، وإن كان في اسمه اختلاف ترجمه في فصل الكنى.

- ذكر أهم مناقب الصحابي بإيجاز، كأن يكون من العشرة، أو شهد بدرًا أو بيعة الرضوان، ونحو ذلك، فيصف خالد ابن الوليد رضي الله عنه بأنه: «سيف الله المسلول»^(١)، ويصف أسامة بن زيد رضي الله عنه بأنه: «حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٢)، ويصف بلالاً رضي الله عنه بأنه: «مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣).

- ضبط الأسماء المشككة، فتراه يضبط ما قد يشكل من الأسماء والأنساب ونحوها، كما في ترجمة حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما حيث ذكر اسم اليمان وضبطه فقال: «حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ واسمُهُ: حِسْلٌ

(١) تنظر الترجمة رقم [٢٩] من هذا الكتاب (ص ٧٤).

(٢) تنظر الترجمة رقم [٢] من هذا الكتاب (ص ٥٩).

(٣) تنظر الترجمة رقم [١٠] من هذا الكتاب (ص ٦٣).

بكسر الحاء وإسكان السين المهملتين^(١)، وكما في ترجمة حَنْظَلَةَ بنِ الرَّبِيعِ رضي الله عنه حيث ضبط نسبته فقال: «الْأُسَيْدِيُّ: بضمِّ الهمزة وتشديدِ الياء»^(٢).

- ذكر وفاة الصحابي غالباً، ويشير إلى الاختلاف إن كان ثمة اختلاف، كما يذكر مكان وفاته في الأغلب.

- الاستدراك على الحميدي في بعض الصحابة الذين لم يذكرهم، كسَمْرَةَ بنِ جُنَادَةَ السُّوَائِيَّ رضي الله عنه، حيث قال: «لم يذكرهُ الحُمَيْدِيُّ، وله في الكتابين حَدِيثٌ واحدٌ»^(٣).

- تَعَقُّبُ الحُمَيْدِيِّ في بعض الأشياء التي ذكرها، كقوله في ترجمة عَمْرٍو بنِ سَلَمَةَ الجَرَمِيِّ: «ذكره الحُمَيْدِيُّ، والصحيحُ أنه ليست له صحبةٌ، ولا رؤيةٌ»^(٤).

- تَعَقُّبُ ابنِ حَزْمٍ في ذِكْرِ عددٍ مرويات بعض الصحابة، كما في ترجمة الحكم بنِ عَمْرٍو الغِفَارِيِّ رضي الله عنه، حيث قال: «ولم يَذْكُرْ له ابنُ حَزْمٍ سوى رواية حَدِيثٍ واحدٍ، وهو من رِوَاةِ الاثْنَيْنِ لما ذكرنا»^(٥).

* وتجدد الإشارة إلى أن العلائي بيّضَ في موضعين عند ذكر

(١) تنظر الترجمة رقم [٢٢] من هذا الكتاب (ص ٧٠).

(٢) تنظر الترجمة رقم [٢٧] من هذا الكتاب (ص ٧٣).

(٣) تنظر الترجمة رقم [٦١] من هذا الكتاب (ص ٩٣).

(٤) تنظر الترجمة رقم [١٣٣] من هذا الكتاب (ص ١٣٧).

(٥) تنظر الترجمة رقم [٢٤] من هذا الكتاب (ص ٧٢).

مرويات صحابين، هما: عبدالله بن الشَّخِيرِ رضي الله عنه وبيض له العلائي لأن ابن حزم لم يذكره في قائمته^(١).

والثاني هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ التَّيْمِيِّ رضي الله عنه بيض له العلائي، مع أن ابن حزم ذكره في كتابه، وقد استدركت ذلك وعلقت عليه في موضعه^(٢).

وبلغ عدد الصحابة الرجال الذين ترجمهم العلائي: (٢٠٩)، وعدد الصحابيات (٣٥).

وقد وضعت جدولاً مختصراً بأسماء الصحابة الكرام الذين ذكرهم العلائي، وعدد ما روي عنهم، وجعلته في فهرس الكتاب.



(١) تنظر الترجمة رقم [٩٨].

(٢) تنظر الترجمة رقم [١١١].